من بناء الأجيال إلى بناء الطوب.. نزيف الكفاءات الأكاديمية اليمنية (٢ - ٢)

الحرب أعادت تشكيل المجتمع برمته وبدلا من فتح أبواب الجامعات للشباب فتحت لهم معسكرات وجبهات قتالية

-هجرة الآلاف من كوادر الجامعات إلى الخارج فاقم التحديات التي يواجهها التعليم العالي وتراجع أدائه ومخرجاته

-تصفيرٍرواتب 186 عضو هيئة تدريسٍ بجامعة عدن ريثما يتم حل مشكلتهم نهائيًا

الأمناء/ إرم نيوز / عبدالاله سميح

أكد أستاذ الفلسفة بجامعة عدن، الدكتور قاسم المحبشي، أن الحرب أعادت تشكيل المجتمع اليمني برمّته، «إذ بدلًا من أن تفتح أبواب الجامعات للشباب فتحت لهم معسكرات وجبهات قتالية، والتهمت الحرب عشرات الآلاف من الشباب الذين يفترض أن يكونوا في مدرجات الجامعة».

ويُلقي الطالب الحاصل مؤخرًا على درجة الماجستير من كلية الإعلام بجامعة عدن، عمر الشبوطي، باللوم على الحرب، التي قال إنها قضت على ما تبقى من الجانب التعليمي، ودفعت التعليم العالي نحو التسيّب، وضعف أداء الأساتذة «فالأداء مقرون بالوضع النفسي للدكتور، ولدينا 70% ممن يحملون درجة أستاذ مساعد رواتبهم لا تزيد عن 200 دولار، فبأي نفسية سيُدرّس هذا الأكاديمي؟».

وقال الشبوطي لـ«إرم نيوز»، إن أساتذة الجامعات لم يعد بإمكانهم تقديم أي جديد، إذ ألقى وضع البلد العام بظلاله سلبًا على العملية التعليمية، «ونحن في مساق الماجستير، كانت تمرّ ثلاثة أشهر ولم نتلق فيها سوى محاضرتين في بعض المواد، وذلك بسبب عدم حضور الأستاذ الذي امتلأ بهموم الوضع العام ومشاغله».

نزيف متواصل:

تشير المعلومات التي حصل عليها «إرم نيوز»، من مكتب الشؤون الأكاديمية بجامعة عدن، إلى أن أعداد الأكاديميين المهاجرين والمنقطعين عن الجامعة وكلياتها في المحافظات الأخرى، وصلت حاليًا إلى 200 أكاديمي، أي بزيادة تصل إلى تسعة أضعاف عن عددهم قبل اندلاع الحرب عام 2015، وغالبيتهم من المبتعثين للدراسة.

فيما بلغت أعداد الأكاديميين المهاجرين من جامعة تعز، خلال سنوات الحرب 45 أكاديميا، بزيادة تصل إلى أكثر من ضعفين عن أعدادهم قبل الحرب، جميعهم أخذوا إجازات بدون راتب، فضلا عن 99 أكاديميا تجاوزوا فترة الإيفاد للخارج ولم يعودوا، وفقا لما ذكره القائم بأعمال رئيس جامعة تعز، الدكتور رياض العقاب.

وخلقت هجرة الأكاديميين وانقطاعهم عن التدريس، حالة من الإرباك لدى الجامعات الحكومية، إذ بات عليها الآن تعويض نقصان أساتذتها بكوادر أخرى لسدّ الفراغ، خاصة في التخصصات النوعية، وهي إشكالية تواجهها الجامعات في ظل توقف عمليات التوظيف الحكومي منذ سنوات، وفق ما يشير إليه مسؤولون في مؤسسات التعليم العالي.

نائب رئيس جامعة عدن للشؤون الأكاديمية، الدكتور عادل العبادي، قال لـ «إرم نيوز»، إن الجامعة استطاعت تعويض النقص في أعداد الهيئة التدريسية من خلال التعيينات الأكاديمية والإدارية التي حدثت خلال العامين 2016 و2017، والتي لا تزال حتى اللحظة دون أثر مالي.

لكنه يقرّ بأن هؤلاء المعينين ليسوا بكفاءة وخبرة المهاجرين والمنقطعين، كونهم لا يزالون في سنّ الشباب وفي مقتبل مشوارهم الأكاديمي، «جزء كبير منهم ممتاز ورائع، وهم يعملون بشكل مجاني، على أمل صدور قرارات تعيين مالي وخفض وإضافة».

يؤكد العبادي، أن آخر تعيين حدث في جامعة عدن وفق موازنة الدولة، كان عام 2013، إذ توقفت عملية التوظيف بشكل تام في الجامعة بعد هذا العام، لتُحرم جامعة عدن من توظيف 360 كادرا أكاديميا، على مدى تسع سنوات مضت، في حين أن هناك 237 من أعضاء هيئة التدريس لدى الجامعة توفاهم الله، خلال هذه الفترة، بينهم أكثر من 35 عضوا من نخبة الأكاديميين توفوا خلال جائحة كورونا مؤخرًا، إضافة إلى أن جزءا من أعضاء هيئة التدريس في جامعة عدن بلغوا الأجلين، بأعداد تصل إلى 500 عضو هيئة تدريس، غالبيتهم من مدرسي التخصصات العلمية النوعية، فضلًا عن المنقطعين والمهاجرين.

تأثير هجرة الأكاديميين على التعليم الجامعي:

من جهته، قال القائم بأعمال رئيس جامعة تعز الدكتور رياض العقاب، إن تأثير هجرة الأكاديميين على التعليم الجامعي كبير جدًا، «فالجامعات الخارجية تسعى إلى استقطاب أفضل الكوادر العلمية بلا شك، مما يفقد الجامعة خيرة كوادرها الأكاديمية، وأصحاب الخبرة الطويلة، كل هذا كان له الأثر على بعض التخصصات النوعية مثل الهندسة واللغة الإنجليزية، والطب والعلوم الصحية».

وتواجه جامعة تعز حاليًا شحًا في توفر المشرفين الأكاديميين من ذوي الخبرة، على طلاب الدراسات العليا. ويقول العقاب لـ«إرم نيوز»، إنه على الرغم من استمرار بعض الأكاديميين في الإشراف، «إلا أنه يصعب على الطالب التواصل مع المشرف كما لو كان موجودا».

يشير طالب الدراسات العليا، ماجستير علم اجتماع، بجامعة تعز، نشوان صادق، إلى قصور وقلة كفاءة الكادر الأكاديمي، في مجالات دراسية بالجامعات اليمنية، لأسباب عدة، بينها هجرة الكثير من الكوادر الأكاديمية المؤهلة إلى خارج البلاد.

وقال صادق لـ«إرم نيوز»، إن معظم الأكاديميين الذين لديهم فارق كفاءة في التحصيل العلمي، والأداء التدريسي، حصلوا على فرص للتدريس بالخارج خلال فترة الحرب.

وتعرّض طالب الدراسات العليا، ماجستير إدارة أعمال بجامعة تعز، أنس الأثوري، لصدمة، قال إنها جراء المستوى «المتدني» لبعض أعضاء هيئة التدريس، نتيجة عدم مواكبتهم للمستجدات العلمية وتقيّدهم بما يرد في المساقات التي مرّ على بعضها عقدين من الزمن دون تحديث، فضلًا عن غياب أساليب التدريس وطرق إيصال المعلومة لدى بعضهم.

مهاجرون على قيود الجامعات:

من خلال التواصل مع العشرات من الأكاديميين المهاجرين إلى الخارج من الجامعات التي شملها الاستقصاء، لاحظ معدّ التحقيق أن البعض منهم يرفض الإدلاء بأي تعليق صحفي باسمه، ويفضل عدم الكشف عن هويته رغم عدم وجود أسباب واضحة، خاصة وأن جامعته تقع في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية، ليتبين لاحقًا أن أسماء عدد منهم لا تزال موجودة على كشوفات الرواتب لدى الجامعات الحكومية، ما يعني أن حديثهم العلني حول الأمر، يجعلهم عرضة لإجراءات وقف المرتبات التي لا تزال سارية رغم انقطاعهم عن التدريس في الجامعات المحلية منذ سنوات.

ويؤكد القائم بأعمال رئيس جامعة تعز، الدكتور رياض العقاب، أن الجامعة بدأت باتخاذ الإجراءات القانونية، سواء فيما يخص المنقطعين أو الموفدين للخارج المتجاوزين لفترة الإيفاد، «إذ تم الاستغناء عن البعض منهم، ومستمرون في اتخاذ الإجراءات القانونية».

وأشار إلى استبدال 20 عضوًا من المفصولين من أعضاء هيئة التدريس، «من خلال الاستقطاب عن طريق الإعلان لبعض التخصصات النوعية».

تصفير رواتب 186 عضو هيئة تدريس بجامعة عدن:

وفي جامعة عدن، قال نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية، إن هناك لجنة مشكلة لمعالجة أوضاع المنقطعين، الذين وصلت سنوات انقطاع بعضهم إلى 15 سنة، «تم اتخاذ قرارات بإنهاء خدمات بعضهم، في حين تم تصفير رواتب 186 عضو هيئة تدريس وهيئة مساعدة، ريثما يتم حل مشكلتهم نهائيًا».

وأكد الدكتور، عادل العبادي، أن الإجراءات لم تكتمل «لأننا لم نستطع إحلال بدلاء لهم من المعينين إداريا وأكاديميا، إذ تعتبر وزارة الخدمة المدنية أن التعيين بالإحلال مخالف للقانون».

وكشف نائب رئيس جامعة عدن، عن ضغوطات تفرضها جهات حكومية مختلفة على الجامعة، للحؤول دون اتخاذ إجراءات قانونية بحق بعض الأكاديميين المنقطعين، و»تصلنا توصيات عليا من رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ومن أعضاء الحكومة والمحافظين وغيرهم، لأن العمل المؤسسي في الدولة غائب».

ولم ينظم قانون الجامعات اليمنية الصادر عام 1995، ولا لائحته التنفيذية الصادرة عام 2007، إجازة التفرغ العلمي الأكاديمي، كما أنه لم يتطرق إلى الإجراءات بحق الأكاديميين المنقطعين منهم بشكل دقيق.

التفرغ الأكاديمي:

وحول قانونية هذه الإجراءات، يؤكد مدير الشؤون القانونية السابق لدى جامعة عدن، والمستشار القانوني الحالي لرئيس الجامعة، الدكتور هادي المنصوري، أن مدة التفرّغ العلمي سنة واحدة قابلة للتمديد لمدة ستة أشهر إضافية، في حين أن إجازة التفرغ من دون راتب تصل مدتها إلى سنتين أو ثلاث سنوات، وفق لائحة نظام وظائف وأجور أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعات اليمنية.

وقال المنصوري لـ«إرم نيوز»، إن مسألة فصل أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين، بسبب الانقطاع، «يرجع إلى قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية باعتباره القانون العام لجميع الموظفين في حالة عدم النص عليه في قانون الجامعات اليمنية ولائحتة التنفيذية، وهذا هو القانون الخاص للأكاديميين».

غياب الرقابة والتقييم:

على مدى السنوات الماضية من عمر الحرب اليمنية، ظلّت مؤسسات التعليم العالي في مناطق سيطرة الحكومة، بعيدة عن الرقابة والتقييم في ظل غياب «مجلس الإعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي»، الذي شكّل وفق القرار الجمهوري رقم (210) لسنة 2009، بصفته «جهة مسؤولة عن شؤون الجودة وتحسين نوعية التعليم العالي في الجمهورية اليمنية».

ومنذ بدء الانقسام الذي شهده اليمن عام 2015، بقي مجلس الاعتماد الأكاديمي يمارس نشاطه في صنعاء والمحافظات الخاضعة لسيطرة الحوثيين، بعيدا عن مناطق سيطرة الحكومة، التي لم تقم بدورها بإنشاء مجلس موازٍ أو رديف له، منذ انتقال وزارة التعليم العالي إلى عدن.

في حوار صحفي سابق، لوزير التعليم العالي لدى الحكومة اليمنية، الدكتور خالد الوصابي، نشر في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي على موقع «الفنار للإعلام» المختص بالحياة الأكاديمية في العالم العربي، قال إن برامج الجودة والاعتماد الأكاديمي في اليمن متوقفة في الوقت الحالي، وإن وزارة التعليم العالي والتعليم الفني التي تعمل كوزارتين، «لديها موازنة صفرية، وتعتمد على 20% من آليات موازنة العام 2014، بميزانية لا تتعدى مليون دولار سنويًا».

ضمان جودة التعليم الجامعي:

ويؤكد وكيل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لقطاع الشؤون التعليمية، البروفيسور خالد باسليم، أن مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم الجامعي الموجود في صنعاء، «هو ملك للدولة، وليس ملك لأي سلطة كانت هنا أو هناك، وكل ما يصدر عنه نافذ، وهو لا يحمل أي صبغة سياسية وهو مختص بالأمور الأكاديمية، والقائمون عليه عامة هم زملاء لنا وأكاديميون محترفون مختصون في الجودة والمعايير على نحو سليم».

وقال باسليم، في مقابلة مع «إرم نيوز»، إن وزارة التعليم العالي منذ انتقالها إلى عدن، حاولت البدء بالإعداد لتأسيس هيئة لتحسين الجودة والاعتماد الأكاديمي أو مجلس رديف في مناطق الحكومة، انطلاقًا من الحاجة إلى وجود مجلس اعتماد معترف به دوليا، «وعملنا المفاضلة والآلية لانتقاء المتبقين من الأساتذة ذوي الخبرة العالية من كل الجامعات اليمنية، لكن للأسف الشديد جاءت أحداث العام 2019، وأجهضت هذا المشروع»، في إشارة للمواجهات الدامية التي شهدتها عدن والمحافظات المجاورة، إثر خلافات بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي.

مشكلة التخصصات الطبية:

وكشف عن وجود مشكلة حقيقية بالنسبة للتخصصات الطبية وتحديدًا تخصص الطب البشري، بعد أن اشترط الاتحاد العالمي للتعليم الطبي، وجهات أخرى ذات علاقة، عام 2023 - مع منح سنة إضافة للدول التي لا تزال في طور النمو - الحصول على اعتماد أكاديمي خارجي، «وإلا فإنه لن يكون هناك اعتراف بالشهادات، وبالذات في مجلات وتخصصات الطب البشري وكل التخصصات الطبية والصحية، ولذلك جهودنا مستمرة في الحصول عليه وعلى اعتماد محلي أولا قبل الخارجي».

ووعد باسليم بأن تكون هناك عملية تقييم للجامعات وتصويب لأوضاعها خلال نهاية العام الجاري، أو بداية العام المقبل، «سيتم من خلالها البدء بالتخصصات الطبية، وبعدها الكليات المعنية بالعملية التربوية».

تعقيدات سياسية:

وفي معرض رده على سؤال حول الإجراءات التي قامت بها وزارة التعليم العالي للحدّ من تسرّب الأكاديميين اليمنيين إلى الخارج، قال باسليم إن ذلك يتطلب جهودًا مشتركة «ليس بمقدور الوزارة عمل أي شيء بمعزل عن المجلس الأعلى للجامعات ووزارتي الخدمة المدنية والمالية».

ووسط جملة التعقيدات السياسية وحالة الانقسام التي أنهكت البلاد، تواصل جميع الأطراف تغاضيها عن حالة التدني غير المسبوقة في التعليم العالي ومؤسساته وكفاءاته المتسربة، التي انعكست على ضعف مخرجاته المنفصلة عن واقع التنمية المطلوبة، وهو ما يقدم لمحة عما ينتظر اليمنيين من مستقبل قاتم وغير مبشر خلال المرحلة المقبلة، عقب إحلال السلام وإنهاء الأزمة السياسية الحالية.